

كأبوا وله أقسام أما أصل وولي  
كان العم يتزوج بنت عمه الصغيرة أو  
أصل ووكيل كما إذا وكلت رجلا أن  
يزوجهما فنه أو ولي من الجانبين  
أو وكيل منهما أو ولي من جانب ووكيل  
أخر ولا يجوز أن يكون فضوليا كما  
إذا كان أصيلا وفضوليا أو وليا  
من جانب وفضوليا من آخر أو وكلا  
من جانب وفضوليا من آخر وفضوليا  
من الجانبين والله أعلم وأما  
مذهب المخالفة فالأحق بالنكاح  
الحرة أبوها ثم جدتها أبويسها وإن  
علا الأقرب فالأقرب ثم استهاتم أبه  
وإن نزل الأقرب فالأقرب فالأقرب  
فالأخ لاب فاب أخ لابون فاب  
أخ لاب وإن سغلا ابابن الأخ لابون  
ولاب ويقدم منهم الأقرب فالأقرب

فعم

فعم لابون فعم لاب ثم أبوها كذلك  
ثم أقرب عصمة نسب كعم ثم بنيه ثم عم  
الجد ثم بنيه كذلك وإن علوا كالآثار  
أي ترتيب الولاية بعد الأخوة علي  
ترتيب الميراث بالتعصيب والولاية  
لغير العصبات كالأخ الأم وعم الأم وبنيه  
والخال وأبي الأم ومخوهم ثم يلي ذلكها  
عند عدم عصمتها من النسب المولى  
المعتق ثم عصمة الأقرب منهم فالأقرب  
فيقدم هنا ابنه وإن نزل علي أبيه  
لأنه أقرب بعصية بخلاف النسب وإنما  
قدم الأب في النسب لزيد الشفعة  
وفضيلة الولادة وهذا معدوم في  
أي المعتق فرجع فيه إلي الأصل ثم مولى  
المولى ثم عصباته كذلك إذا علم الترتيب  
المذكور في عصمة النسب والولاية  
فأصلها السلطان وهو الأصل